القيمة الرأسمالية للسوق تراجعت إلى 46,79 مليار دينار مدفوعة بعمليات تصريف وجني أرباح

«السوق الرئيسي» يهوي بالبورصة 1,25 مليار دينار خسائر أسبوعية

■ 770 مليون دينار سيولة السوق الأسبوعية بمتوسط يومي 154 مليوناً.. وارتفاع نسبته 32٪

■ أسهم متوسطة خسرت نصف قيمتها السعرية.. في جلسة واحدة عقب التوسع بعمليات البيع

تراجعات جماعية لمؤشرات السوق بنهاية الأسبوع مدفوعة بعمليات تصريف على عدد من الأسهم المنتقاة في السوقين الأول والرئيسي (محمد هاشم)

شريف حمدي

أنهت بورصة الكويت تداولات الأسبوع على تراجع جماعي في مؤشراتها مدفوعة بعمليات تصريف على عدد من الأسهم المنتقاة في السوقين الأول والرئيسي، وذلك بهدف جني الأرباح بعدما سجلت العديد من الأسهم ارتفاعات سعرية ملحوظة خلال تداولات الفترة الماضية، إلى جانب تأثره كسائر أسواق المال العالمية بموجة التراجعات الحادة التي شهدتها أسواق الأسهم خلال الأسبوع بتعرض أسهم التكنولوجيا الأميركية لأكبر ضربة لها منذ عام 2022.

وشهدت جلسة الخميس تراجعات لافتة على مستوى المتغيرات خاصة القيمة السوقية التي تراجعت على أساس يومي بنحو 534 مليون دينار، كما تراجع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة تجاوزت 3٪، وذلك على وقع التوسع في عمليات البيع خاصة لأسهم متوسطة تشهد منذ فترة ارتفاعات وتداولات قياسية، إذ أدي التوسع في البيع إلى خسارة بعض هذه الاسهم لأكثر من نصف قيمتها السعرية بجلسة واحدة.

وعلى مستوى التعاملات الأسبوعية، خسرت البورصة 1,255 مليار دينار بنسبة تصل ل 2,6٪ وتراجعت بنهاية الأسبوع إلى 46,798 مليار دينار انخفاضا من 48,053 مليار دينار الأسبوع الماضي.

وكانت البورصة استهلت تعاملات الأسبوع على انخفاض بنحو 459 مليون دينار، فيما حققت مكاسب في جلسة الاثنين بنحو 150 مليون دينار، لكنها ما لبثت ان عادت للتراجع في جلسة الثلاثاء متأثرة بخسائر الأسواق العالمية بنحو 417 مليون دينار، وفي جلسة الأربعاء وبعد استيعاب تداعيات التراجعات الحادة للأسواق حققت نحو 5 ملايين دينار مكاسب، فيما شهدت جلسة الخميس الختامية للأسبوع انخفاضا كبيرا بـ534 مليون دينار جراء التوسع في عمليات البيع.

وعلى مستوى السيولة، بلغت المحصلة الأسبوعية 770 مليون دينار بمتوسط يومي 154 مليون دينار بنسبة ارتفاع 32٪، وتركز السيولة حول أسهم «أولى وقود» و«م. اعمال» و«بيتك» و«الوطني».

أما أحجام التداول فتراجعت بنسبة 14٪ تقريبا، بإجمالي اسهم متداولة 2,117 مليار سهم مقابل 1,863 مليار سهم الأسبوع الماضي.

ومن المتوقع أن يبدأ سوق الأسهم موجة من الصعود خلال الجلسات المقبلة بدعم بالنتائج المالية للعام المالي وما تحمله من نموا بالأرباح وتوصيات بتوزيعات نقدية ومنحة، بعد انتهاء موجة التصحيح الحالية.

وبنهاية تعاملات الأسبوع، انخفضت مؤشرات السوق بشكل كبير، إذ تراجع مؤشر السوق الأول بنسبة 2,1٪ محققا 188 نقطة خسائر ليصل إلى 8475 نقطة من 8663 نقطة الأسبوع الماضي، كما تراجع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 4,5٪ بخسارته 345 نقطة ليصل إلى 7199 نقطة انخفاضا من 7544 نقطة، وتراجع مؤشر السوق العام بنسبة 2,6٪ بتراجعه 212 نقطة ليصل إلى 7907 نقاط من 8119 نقطة الأسبوع الماضي.

6 مليارات دينار ملكيات الأجانب

تراجعت قيمة ملكيات الأجانب بأسهم السوق الأول بقدر طفيف بنهاية الأسبوع، وذلك بنسبة 1,3٪ ببلوغ الإجمالي 6 مليارات دينار انخفاضا من 6,09 مليارات دينار الأسبوع الماضي.

ووفقا لبيانات البورصة في 12 مارس الجاري، جنحت تعاملات الأجانب على اسهم السوق الأول للاستقرار مع بقاء نسب التملك على حالها في اسهم 17 شركة، مقابل زيادتها في اسهم 6 شركات وتراجعها في اسهم 10 شركات.

في ظل التزامات دول «التعاون» بتحقيق صافي انبعاثات صفرية

غياب حلول احتجاز الكربون يُعيق مشاريع الطاقة الكهربائية في الخليج

علاء مجيد

ذكرت مجلة «ميد» إن جميع دول مجلس التعاون الخليجي لديها مشاريع جارية وخطط لشراء محطات توليد طاقة حرارية جديدة، حيث ستستبدل هذه المحطات بالقدرة الإنتاجية لمحطات الوقود السائل القديمة في معظم مرافق توليد الكهرباء بدول الخليج، ومن المتوقع أن تسهم هذه المشروعات في تعزيز أمن الإمدادات، لاسيما مع ارتفاع ذروة الطلب والتوسع في مصادر الطاقة المتجددة، تماشيا مع استراتيجيات تنويع مصادر الطاقة وخفض الانبعاثات الكربونية.

وأوضحت المجلة أن غياب الأحكام الواضحة لحلول احتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه (CCUS) يمثل نقطة خلاف رئيسية، تعيق مشاركة العديد من مطوري المرافق الدوليين في مشاريع ومناقصات جديدة، في ظل التزاماتهم بتحقيق صافي انبعاثات صفرية للكربون بحلول عام 2045 أو 2050.

كما أشارت إلى أن معظم مشاريع الطاقة المستقلة تخضع لاتفاقيات شراء طاقة تمتد من 20 إلى 25 عاما، وبالنظر إلى أن إنشاء هذه المرافق يستغرق عادة نحو ثلاث سنوات، فإن عقود شراء الطاقة التي تفعل عند بدء التشغيل التجاري للمحطة ستظل سارية حتى ما بين عامي 2048 و2053.

وأضافت المجلة أنه على الرغم من المناقشات المكثفة حول هذا الموضوع، لم تصل أي من العقود المطروحة حديثا في المنطقة إلى حلول واضحة ومقبولة من جميع الأطراف بشأن احتجاز أو تخزين أو إعادة استخدام انبعاثات الكربون.

وفيما يتعلق بالتدابير المتاحة حاليا لإزالة الكربون من هذه المحطات، ذكرت المجلة أنها تشمل استخدام توربينات غازية أكثر كفاءة، أو توربينات قادرة على تشغيل مزيج من الغاز الطبيعي والهيدروجين، أو إعادة النظر في مسألة احتجاز الكربون بعد بدء تشغيل محطات الطاقة عند توفر إطار تنظيمي أكثر وضوحا، أو تقليص فترة الامتياز ببضع سنوات لتفادي تجاوز أهداف صافي الصفر بحلول عام 2050.

واختتمت المجلة بالإشارة إلى أن التكاليف والتعقيدات المرتبطة بمشاريع الطاقة الحرارية المزودة بتقنيات احتجاز الكربون (CCUS) تتعارض مع استراتيجية التحول إلى الطاقة الأقل تكلفة، والتي تسعى الجهات المعنية في قطاع المرافق بدول الخليج إلى تحقيقها.

في ظل انعدام اليقين تجاه الأوضاع الجيوسياسية العالمية

الذهب إلى 3500 دولار خلال الربع الثالث!

وكالات: توقع محللو مجموعة «ماكواري» الأسترالية، المتخصصة في الخدمات المالية والاستثمارية، وصول أسعار الذهب لمستوى قياسي جديد خلال الأشهر القليلة القادمة، مع تصاعد الطلب على الملاذات الآمنة، حيث توقعوا ارتفاع سعر أوقية الذهب إلى 3500 دولار خلال الربع الثالث من عام 2025، بمتوسط 3150 دولارا على مدار تلك الفترة.

وأوضحوا في مذكرة نقلتها وكالة «بلومبرج»، أن الذهب ارتفع بنسبة 12٪ على مدار العام الحالي بسبب حالة انعدام اليقين تجاه الأوضاع الجيوسياسية العالمية، والسياسات التجارية للرئيس الأميركي دونالد ترامب، هذا بالإضافة إلى احتمال ارتفاع التضخم في أميركا نتيجة التدهور المتوقع في الموازنة الأميركية، الأمر الذي سيدعم الطلب على الذهب لغرض التحوط.

ويرى محللو المجموعة أن توقعاتهم باستمرار الأداء الإيجابي للذهب استندت في المقام الأول إلى استعداد المستثمرين والمؤسسات لتحمل تكاليف شح السيولة، ومخاطر عدم وفاء الشركاء بالتزاماتهم، وأشارت المذكرة إلى وجود فرصة سانحة أمام الصناديق المتداولة المدعومة بالذهب لزيادة حيازاتها من السبائك.

وعلى صعيد متصل، استقرت أسعار الذهب خلال تعاملات أمس، مع استمرار حالة انعدام اليقين بشأن آفاق التجارة العالمية وسط تهديدات «ترامب»، وترقب المستثمرين بيانات تضخم أسعار المنتجين بأمريكا.

وخلال جلسة التعاملات، استقرت العقود الآجلة للمعدن الأصفر تسليم أبريل عند 2947 دولارا، بينما ارتفع سعر التسليم الفوري 0,24٪ إلى 2941,84 دولارا للأوقية.

دبي ترخص خدمات «ريبل» للدفع بالعملات المشفرة في الإمارات

الشرق: حصلت شركة «ريبل» على ترخيص سلطة دبي للخدمات المالية لتقديم خدماتها في مجال الدفع بالعملات المشفرة الخاضعة للتنظيم في الإمارات، لتضاف إلى الزخم الذي تشهده البلاد في القطاع.

ويعتبر هذا أول ترخيص لشركة «ريبل» في منطقة الشرق الأوسط، كما ستعد الشركة أول مزود في مجال خدمات المدفوعات القائمة على تقنية البلوكتشين يحصل على ترخيص من سلطة دبي للخدمات المالية، وفق بيان صادر عن الشركة أمس.

وتعد الإمارات من بين أكثر الدول دعما للعملات المشفرة، إذ احتلت المرتبة الثالثة بعد سنغافورة وسويسرا في تبني تلك الفئة من العملات من حيث وضع القوانين المنظمة والبنية التحتية وتوفير التكنولوجيا في عام 2023، بحسب «هينلي آند بارتنرز» للاستشارات البريطانية.

وتتخذ دبي خطوات متسارعة لتعزيز السوق والسعي للريادة عالميا فيه، ففي مارس من العام الماضي أصدر مركز دبي المالي العالمي، قوانين وتعديلات تشريعية جديدة، لتلبية متطلبات الأصول الرقمية، والاستثمار في العملات المشفرة، واصفا قانون الأصول الرقمية الجديد بأنه الأول في العالم.

وبنهاية 2024، أطلقت «ريبل» عملتها المستقرة (RLUSD)، وحققت قيمة سوقية تتخطى 100 مليون دولار.

ولدى الشركة 60 ترخيصا تنظيميا عالميا، بما في ذلك ترخيص مؤسسة للمدفوعات الرئيسية من سلطة النقد في سنغافورة، ورخصة Trust Charter من إدارة الخدمات المالية في نيويورك، ورخصة تسجيل كمزود لخدمات الأصول الافتراضية من البنك المركزي الايرلندي، بالإضافة إلى تراخيص تحويل الأموال في عدد من الولايات الأميركية.

تستهدف توفير إطار تنظيمي لتعزيز المنافسة العادلة والحماية من الممارسات المانعة لها

تجهيزات لإصدار لائحة المنافسة في قطاع الاتصالات

علي إبراهيم

أصدرت الهيئة العامة للاتصالات مسودة لائحة المنافسة لقطاع الاتصالات وطرحتها للاستشارة العامة، والتي تستهدف من خلالها توفير إطار تنظيمي لتعزيز المنافسة العادلة بقطاع الاتصالات في الكويت، والحماية من الممارسات المانعة للمنافسة بموجب الفصل الثامن من القانون رقم 37 لسنة 2014 والفصل الخامس من اللائحة التنفيذية.

ووفقا لمواد اللائحة التي اطلعت عليها «الأنباء»، فإنها تستهدف أيضا إعطاء الضمانات وسبل الإنصاف التنافسية المسبقة التي قد تفرض على المرخص لهم الذين يشغلون مركزا مهيمنا في السوق ذات الصلة، كما تتضمن المعايير والإجراءات التي ستطبقها الهيئة لتحديد الأسواق ذات الصلة، وتحديد ما اذا كان هناك مرخص له أو أكثر يشغل مركزا مهيمنا في واحد أو أكثر من أسواق الاتصالات، والالتزامات التنظيمية التنافسية المسبقة التي قد تفرض على المرخص لهم الذين يشغلون مركزا مهيمنا في واحد او اكثر من أسواق الاتصالات.

وجاء ضمن اللائحة المعايير والإجراءات التي ستطبقها الهيئة في تحديد ما إذا كان هناك سلوك معين من قبل واحد او اكثر من المرخص لهم الذين يشغلون مركزا مهيمنا قد يمنع أو يحد أو يشوه المنافسة في قطاع الاتصالات وفقا للقانون رقم 37 لسنة 2014، وإجراءات مراجعة للتعاملات التي يتعين على الهيئة تطبيقها، والآلية التي ستتبعها الهيئة عند إجراء التحقيقات وتنفيذ احكام هذا النظام.

وتطرقت اللائحة إلى السلوك الذي يشكل انتهاك للمركز المهيمن، مبينة انه في حال قيام المرخص له بسلوك يشكل انتهاكا للمركز المهيمن في أي سوق للاتصالات ستقوم الهيئة بإجراء التحقيق اللازم، وتتخذ الإجراءات الإدارية التي تراها مناسبة. وحددت إرشادات حول انتهاك المركز المهيمن، مبينة أنه عند تقييم ما إذا كان أي سلوك يشكل انتهاكا للمركز المهيمن، ستقوم الهيئة بالنظر في تعريف السوق او الاسواق ذات الصلة، باستخدام منهجية تحليل السوق الموضحة في الفصل الثاني من هذه اللائحة، وتأثير السلوك على المستخدمين، بما في ذلك توافر المنتجات والخدمات وجودتها وأسعارها، وأثر السلوك في تعزيز التقدم التقني او الاقتصادي في الكويت بهدف تحقيق منافع محددة وواضحة للمستخدمين، وأثر السلوك على المنافسين الحاليين في السوق او الاسواق المحددة ذات الصلة وأثر السلوك على جاذبية الدخول والاستثمار فيه.

وتناولت اللائحة الاتفاقات المانعة للمنافسة بالجهة حق الهيئة في مراجعتها، اذ يحظر على الشركات الدخول في اي اتفاق مع اي شخص يكون غرضه، او اثره منع او تقييد او تشويه المنافسة في سوق الاتصالات ذات الصلة، وفي حال تبين للهيئة بأن مرخص له ما دخل في اي اتفاقية مانعة للمنافسة فستقوم الهيئة بإجراء التحقيق اللازم واتخاذ الإجراءات اللازمة.

وحددت اللائحة أنواع الاتفاقيات التي يجب ان تراجعها الهيئة، متمثلة في الاتفاقيات الأفقية والاتفاقيات الرأسية بين المرخص لهم او بين المرخص لهم وآخرين طالما ان هذه الاتفاقات تهدف او تؤدي إلى منع المنافسة او تقييدها او تشويهها في أي سوق اتصالات ذا صلة، يعتبر الاتفاق الأفقي بين المرخص على أنه يهدف أو يؤثر أو يمنع المنافسة أو يقيدها او يشوهها بشكل كبير في أي سوق للاتصالات إذا كان يحتوي على أحد الأمور المذكورة في المادة 30 من اللائحة التنفيذية، ويجوز للهيئة تقييم ما إذا كان أي اتفاق آخر بين المرخص لهم أو بين المرخص له وآخرين، يهدف إلى منع المنافسة او تقييدها او تشويهها بشكل كبير في اي سوق للاتصالات، أي مرخص له طرف في اتفاقية محظورة يكون مسؤولا عن التعدي، يعتبر اي اتفاق او قرار محظور اتفاقا او قرارا باطلا.

خلال أول شهرين من 2025.. بنمو 3,2٪ مقارنة بـ 12,08 مليار دينار بنهاية 2024

391 مليون دينار زيادة باحتياطي الكويت الأجنبي إلى 12,47 ملياراً

علاء مجيد

كشفت أحدث نشرة شهرية، صادرة من بنك الكويت المركزي، عن ارتفاع رصيد احتياطي النقد الاجنبي خلال شهر فبراير من العام الحالي 2025، إلى مستويات 12,47 مليار دينار مقارنة بـ12,31 مليار دينار في نهاية شهر يناير بنمو نسبته 1,3٪، بما قيمته 159,3 مليون دينار.

ومنذ بداية العام وخلال أول شهرين من العام الحالي 2025 فقد سجل الاحتياطي الأجنبي ارتفاعا بنسبة 3,2٪ وبقيمة 391 مليون دينار مقارنة بـ12,08 مليار دينار في شهر ديسمبر الماضي، وعلى أساس سنوي، تراجع احتياطي النقد الأجنبي 5,3٪ وبقيمة 707,2 ملايين دينار مقارنة بـ13,18 مليار دينار في فبراير 2024.

ويمثل الاحتياطي النقد الأجنبي للبلاد اجمالي الأرصدة النقدية والحسابات والسندات وشهادات الإيداع وأذونات الخزانة وودائع العملة الأجنبية لدى بنك الكويت المركزي، وأشارت البيانات إلى أنه لم يتغير احتياطي الكويت من الذهب كعادة جميع السنوات السابقة الذي استقر عند 79 طنا بحسب مجلس احتياطي الذهب العالمي.

وبلغت القيمة الدفترية لتلك الكمية من الذهب لدى الكويت 31,7 مليون دينار وذلك حسب الأسعار وقت الشراء وليس بالقيمة السوقية الحالية.

ووفق النشرة الشهرية، فقد ارتفع اجمالي موجودات البنك ليصل إلى مستوى 12,86 مليار دينار خلال فبراير الماضي مقارنة بـ12,74 مليار دينار في شهر يناير بنمو نسبته 1٪، بما قيمته 125,7 مليون دينار.

وأشارت البيانات إلى تراجع الموجودات الأخرى خلال فبراير الماضي لتصل إلى 357,2 مليون دينار مقارنة بـ390,8 مليون دينار بنهاية يناير الماضي، وبتراجع بلغت نسبته 8,6٪، وبقيمة 33,6 مليون دينار.

وتقيس الموجودات الاجنبية قوة المركز المالي الخارجي والقدرة على مقاومة الضغوط التي تتعرض لها العملة المحلية، وبلغ رصيد سندات البنك المركزي بنهاية شهر فبراير 2025 نحو 860 مليون دينار، وهو نفس رصيد شهر يناير الماضي.

وأظهرت البيانات، تراجع حسابات وودائع البنوك المحلية لدى «المركزي» خلال فبراير 2025، بنسبة 2,7٪ وبقيمة 161,1 مليون دينار، لتصل إلى 5,67 مليارات دينار بنهاية فبراير الماضي، مقارنة بـ5,83 مليارات دينار بنهاية يناير 2025.